مدى ملاءمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الاردنية الرسمية لمواكبة حاجات القطاع العام

إعداد

د. مصطفى محمد عيروط
استاذ مشارك الإدارة التربوية
جامعة البلقاء التطبيقية
كلية الاميرة عالية الجامعية

د. هبة ابراهيم حماد
استاذ مشارك علم النفس التربوي- قياس وتقويم
جامعة البلقاء التطبيقية
كلية الاميرة عالية الجامعية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ملاءمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الاردنية الرسمية لمواكبة حاجات القطاع العام، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، أما فيما يتعلق بأداة الدراسة فقد تم بناء مقياس بالاعتماد على الدراسات السابقة والادب النظري ذات العلاقة، وتكون المقياس بصورته النهائية من (١٥) فقرة، ، وتكونت عينة الدراسة من (٥٩٤) طالباً وطالبة (ذكور واناث)، بحيث توصلت الدراسة الى أن مدى ملاءمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الاردنية الرسمية لمواكبة حاجات القطاع العام جاءت بمستوى متوسط، كما بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في مدى ملاءمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الاردنية الرسمية لمواكبة حاجات القطاع العام تعزى لمتغير الجنس، ووجود فروق ذات دلالة احصائية في مدى ملاءمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الاردنية الرسمية لمواكبة حاجات القطاع العام تعزى لمتغير التخصص و أوصت الدراسة بضرورة تطوير التخصصات المطروحة في الجامعات لتصبح تطبيقة عملية بدرجة عالية من الفعالية لتوفر كوادر بمهارات عملية جاهزه لتلبية حاجات القطاع العام و العمل المرن السريع على طرح التخصصات التي يحتاجها سوق العمل بشكل فاعل ، و ان تبني اداره الجامعات تفاهمات و اتفاقيات مع القطاع العام و الخاص و الشركات لتوفير كوادرهم من الخريجين.

الكلمات المفتاحية: الجامعات الرسمية، احتياجات القطاع العام.

Abstract

The purpose of the study is to investigate the compatibility of the majors of Jordanian public universities to meet the needs of the public sector. The researchers adopted the descriptive analytical approach, while, the tool of the study consisted of (15) items developed after reviewing the related literature and previous studies. The sample of the study consisted of (594) students (males and females). The findings of the study showed that the compatibility of the majors of Jordanian public universities to meet the needs of the public sector was in an average level. Moreover, there were no significant statistical differences in the compatibility of the majors of Jordanian public universities to meet the needs of the public sector attributed to gender. There were significant statistical differences the compatibility of the majors of Jordanian public universities to meet the needs of the public sector attributed to major. The study recommended the need to develop the recent majors to be more practical and active to provide the public sector with the human resources it needs. Further, the universities administrations should establish agreement and conventions with the private and public sectors to provide them with qualified graduates.

Key Words: Public Universities. Public sector needs

تمهيد

تفرض التحديات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم مجموعة المتغيرات والتحولات المتمثلة في بروز ظاهرة العولمة، ونشؤ مجموعة من التكتلال الاقتصادية واتفاقيات التجارة الحرة وغيرها، مما وضع الجامعات أمام العديد من التحولات والتحدياتوبخاصة في ظل انحسار دور الحكومات في التعليم، وارتفاع نسب البطالة، وتراجع مساهمات قطاع الانتاج في تموسل مؤسسات التعليم العالي (بو بطانة،٢٠٠١).

ويحظى قطاع التعليم العالي في الاردن بأهمية بالغة تنبع من الدور الذي يقوم به هذا القطاع في عملية التنمية بمفهومها الشامل، لكافة القطاعات والخدمات الإنسانية والاجتماعية، وهو القطاع المسؤول عن تخريج الاجيال القادرة على الانتقال بالبلاد للمستقبل وإحداث التنمية المستدامة ومواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات المستقبلية (البطاينة وآخرون،٢٠٠٥).

وتتمثل العلاقة بين الجامعة والمجتمع بعلاقة الجزء بالكل، فمن بين مكونات المجتمع الأساسية الجامعة، والتي تهدف إلى الرقي بالمجتمع اجتماعيا، وثقافيا، وتنمويا، واقتصاديا، وتقوم بدور حيوي في إعداد الموارد البشرية المؤهلة للإسهام في خطط التنمية، فهي تلبي حاجات سوق العمل من الكوادر المتخصصة القادرة على تسير عملية الإنتاج والاقتصاد في المجتمع (Johnson & Johnson, 2000; Hartog,2005).

وقد أشار مراد (Murad, 2005) لوجود مشكلة بين مخرجات التعليم الأكاديمي الجامعي الأردني وبين احتياجات سوق العمل المحلية، حيث أن الكفاية المعرفية للخريجين مناسبة لكن التخصصات لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل املحلية الأردنية الحالية والمستقبلية. بينما يرى الفرجاني (٢٠٠٥) أن التخصصات التي يدرسها الطلاب اليوم لا تتناسب واحتياجات سوق العمل كونها في معظمها تخصصات تربوية أو تخصصات اجتماعية.

وتسعى الجامعات إلى المساهمة في إحداث التنمية المستدامة من خلال تخريج الكوادر البشرية والمؤهلة في مختلف التخصصات، لهذا تتوسع الجامعات في تخصصاتها لتلبي احتياجات القطاعين الحكومية والخاص، لكن في العقود الاخيرة بات سوق العمل غير قادر على استيعاب جميع خريجي الجامعات، حيث أصبحت حاجات القطاعين الحكومي والخاص من الخريجين أقل بكثير من الأعداد الكبيرة التي تتخرج من الجامعات سنوياً (العتيبي، ٢٠٠٤).

إن موضوع التطابق بين التخصصات والوظيفة في سوق العمل يقودنا إلى مناقشة ثلاثة محاور ذات صلة مهمة به متمثلة بدور مؤسسات التعليم العالي في تحقيق احتياجات سوق العمل، وبتوقعات سوق العمل عن الكفايات المعرفية والمهارية التي يتصف بها الخريجون، وبانتقال الخريجين من حياة الجامعة إلى بيئة العمل، ومن هنا تظهر أهمية فهم الجامعة لواقع سوق العمل، ومتطلبات التوظيف فيه، كما أنّ عليها أن تدرك حاجات الطالب المعرفية، والتخصصية، والمهنية التي تمثل أركانا ضرورية يستطيع من خلالها التأقلم والتعايش مع

متطلبات حياته الشخصية في المجتمع، ومتطلبات يسهم بها كفرد في المجتمع اقتصاديا، وهذا لا يتأتى إلا بإدراك مؤسسات إعداد الموارد البشرية بتوقعات سوق العمل (الغنبوصي،٢٠١٣).

ومن الأمور التي ينبغي على الجامعات القيام بها مسح آراء مؤسسات المجتمع المختلفة، للتعرف على توقعاتهم عن الخريجين، ومتطلبات الوظائف، والمواصفات أو السمات التي يتوقعون أن يمتلكها الخريجون، فقد قامت جامعة University Guelphالكندية بمسح لآراء أرباب العمل حول احتياجاتهم وتوقعاتهم لمخرجات التعليم العالي، فخلصت إلى عدد من المهارات الضرورية التي ينبغي على خريجي الجامعات الإلمام بها، وهي: مهارات إدارة الوقت، وإدراك أو فهم الذات، ومهارات التعلم الذاتي، وعمل الفريق، والقيادة، وحل المشكلات، والعمل ضمن التنوع، والتخطيط الموجه، وفهم مكان العمل، وإدارة تقييم الخطر (Weligamage,٢٠٠٩).

ويرى أسكومبرج (Schomburg, ٢٠٠٧) أن مقاييس النجاح في مرحلة انتقال أو تحول الخريجين من الحياة الجامعية إلى بيئة العمل تتمثل في سلاسة عملية الانتقال، والدخل، والأبعاد الأخرى المتعلقة بعملية النجاح المهني، والنجاح فيما يتعلق بطبيعة العمل، واستخدام المعرفة مثلاً، ومدى ما يمتاز به العمل من استقلالية ومهام تثير التحدي، والتقييم الكُليّ للوظيفة والعمل.

كما تناولت الدراسات السابقة موضوع مدى ملاءمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الرسمية لمواكبة حاجات القطاع العام بالبحث والتحليل وذلك من زوايا مختلفة، فقد هدفت دراسة (الغنبوصي،٢٠١٣) الكشف عن مدى التطابق بين وظائف خريجي جامعة السلطان قابوس مع التخصص الأكاديمي، وبلغ عدد الخريجين (٧٧١٨) فرداً، تمكن الباحث من تحليل بيانات ٥٧١٤ حالة وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها ما يلي: بلغت نسبة التطابق بين تخصصات خريجي جامعة السلطان قابوس والوظائف التي شغلوها 1.84 %، بينما بلغت نسبة عدم التطابق ٩.١٥ ، ٪ أما نسبة توظيف

الخريجين حسب الجنس فقد بلغت نسبة الذكور ٨.٤٨ ٪ في القطاع الحكومي، وبلغت نسبة الإناث ٢.٥١ ٪ أما حسب القطاع فبلغت نسبة الذكور ١.٨٩ ٪ في القطاع الحكومي، و٩.١٠٪ في القطاع الخاص، بينما لدى الإناث بلغت ٩.٧٤٪ في القطاع الحكومي، و١.٢٥ ٪ في القطاع الخاص، وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بقيام دراسات ميدانية للتحقق من احتياجات سوق العمل في سلطنة عمان والمهارات الضرورية للوظائف فيه، وعدد السنوات التي يقضيها الباحث عن العمل من خريجي جامعة السلطان.

أما دراسة هنمانن (Hennemann & Liefner,٢٠١٠) هدفت إلى معرفة العلاقة بين التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل. وتألفت عينة الدراسة من ٢٥٧ خريجا من قسم الجغرافيا بجامعةUniversity Liebig Jusus، الألمانية، وهذه العينة كانت ممثلة لمجتمع الدراسة المكون من ٧٠٠ خريج، وهم مجموع خريجي القسم منذ إنشائه عام ١٩٦٠م، وأداة البحث المستخدمة كانت الأستبانة، التي تضمنت محاور مثل: التحول إلى أول الوظيفة، ومواصفات الوظيفة، والمتطلبات الحالية في سوق العمل، وبينت النتائج أن التدريس التقليدي لا يُعّد الخريجين لسوق العمل، هناك قصور في الكفايات المطلوبة في سوق العمل، وقصور في مهارات الانتقال نحو أول وظيفة. واقترحت الدراسة تبني نموذج للتدريس يتكون من ثلاثة عناصر هي: الجانب المعرفي، والجانب المهاري، والقدرة على التحول.

هدفت دراسة (عبيدات وسعادة،٢٠١٠) إلى الكشف عن المهارات الحياتية التي يكتسبها خريج الجامعات الأردنية في القطاعين العام والخاص، وقد تم تطبيق استبانة على عينة بلغت (٢٢٨) طالباً وطالبة (١٢٠ ذكور، ١٠٨ إناث) يدرسون في سنتهم الاخيرة في جامعتي الزرقاء الخاصة والهاشمية الحكومية. وتوصلت النتائج إلى أن المهارات الحياتية متقارب لدى كل من طلبة الجامعات الحكومية والخاصة في الأردن، فقد كانت نسبة اكتساب المهارات لدى طلبة الجامعة الخاصة ٧٥.٧٠ ٪ في حين كانت النسبة 5.67% لدى طلبة الجامعة

الحكومية. وقد أظهرت النتائج بعض الاختلافات في مستوى اكتساب المهارة حسب الجنس و نوع الكلية (علمية، ادبية)، يعزى السبب في ذلك لتوجهات صانعي سياسية التعليم العالي نحو تحسين نوعيته و جعله أكثر ارتباطا بالاقتصاد المحلي.

وهدفت دراسة الزهراني (٢٠٠٣) إلى الكشف عن احتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية من الكوادر المؤهلة تأهيلاً مرتفعاً، ومدى التناسب بين هذه التخصصات وحاجات سوق العمل. وقد بينت نتائج الدراسة ضعف قواعد البيانات والمعلومات التي تربط الجامعات باحتياجات سوق العمل المحلية، علاوة على حاجة المناهج والمساقات للتحديث والتطوير بما يتناسب وحاجات سوق العمل، ووجود مشكلة في سياسات القبول وتووزيع الطلاب على التخصصات العلمية، وهذا يبرز دور الدولة في ضرورة وضع الخطط التي تربط بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل.

وعلى ضوء ما تقدم فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى ملاءمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الاردنية الرسمية لمواكبة حاجات القطاع العام من وجهة نظر طلبة الجامعات الاردنية.

مشكلة الدراسة

تسعى الجامعات على تقديم كوادر مؤهلة يمكنها الالتحاق بسوق العمل وتقديم الخدمات والمنتجات للمستفيدين بكفاءة، وتعكس مخرجات الجامعات مدى جودة نظام التعليم وتلبيته لحاجات سوق العمل. وتعّد الملاءمة بين تخصصات الجامعة وبرامجها مع حاجة سوق العمل وخاصة في القطاع العام أمراً هاماً وضرورياً، ومتى استطاعت الجامعة تحقيق ذلك فإنه يعد دليلا على الكفاءة الخارجية للبرنامج الأكاديمي، وفي السابق كان سوق العمل الأردني يستوعب جميع الخريجين، لكن في ظل التوسع في أعداد الجامعات وتزايد عدد الخريجين وتشابه التخصصات واختلاف حاجات سوق العمل، باتت التخصصات المطروحةلا تلبي احتياجات سوق العمل المتغيرة باستمرار، وبالتالي فإن المواءمة

بين احتياجات مؤسسات القطاع العام وبين مخرجات الجامعات يعتبر التحدي الأمثل أمام مؤسسات التعليم العالي، وفي ضوء ما تقدم فإن مشكلة الدراسة الحالية تتحدد في الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول : ما مدى ملائمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الاردنية لمواكبة حاجات القطاع العام من وجهة نظر طلبة الجامعات الاردنية؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في مدى ملائمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الاردنية لمواكبة حاجات القطاع العام بإختلاف الجنس والتخصص؟

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن مدى ملائمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الاردنية لمواكبة حاجات القطاع العام من وجهة نظر طلبة الجامعات الاردنية، كما تسعى الدراسة الحالية الى توضيح مفهوم مواكبة حاجات القطاع العام، ومعرفة ما اذا كان هناك فروق ذات دلالة احصائية في مدى ملائمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الاردنية لمواكبة حاجات القطاع العام بإختلاف الجنس والتخصص.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- محاولة التعرف على آراء طلبة الجامعات الرسمية حول العلاقة بين التخصصات وحاجات سوق العمل بغية وضع تصور لما هو الحال عليه الان، وكيفية تحسينه مستقبلاً.
- الكشف عن مخرجات الجامعات الأردنية الحالية بغية وضع خطة مستقبلية على أساس الواقع الحالي لتلبية احتياجات سوق العمل الأردني من الكوادر البشرية المؤهلة.

- التعرف على مدى ملائمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الرسمية الاردنية لحاجات ومتطلبات سوق العمل في القطاع العام.
- قد تكون هذه الدراسة مرجعاً مساعداً للدارسين والمهتمين بالأوضاع التعليمية في وزارة التعليم العالي، وكذلك طلاب الدراسات العليا والمهتمين بالبحث التربوي.
- تأتي أهمية هذا البحث في إعداد مقاييس علمية موضوعية ومكيفة على البيئة الاردنية وتتمتع بقدرٍ عالي من الصدق والثبات والتمييز وفي مجالات ذات أهمية بالغة للطالب الجامعي مثل احتياجات القطاع العام.
- يمكن أن تكون هذه الدراسة منطلقاً لدراسات تجريبية في المؤسسات التربوية.
- تشكل هذه الدراسة إضافة علمية للمكتبة العربية بشكل عام، وللمكتبة الأردنية بشكل خاص.

التعريفات المفاهيمية والاجرائية

اشتملت هذه الدراسة على عدد من المصطلحات التي تم تعريفها على النحو الآتي:

التخصص: يكون التخصص في فرع من العلوم سواء أكان نظريا أو تطبيقيا ويركز على إحدى جوانب المعرفة ويطلق على حامله متخصص (الغنبوصي،٢٠١٣).

الجامعات الرسمية: مؤسسات تربوية تعليمية لمرحلة ما بعد الثانوية، ويطلق عليها الجامعات أو مؤسسات التعليم العالي

احتياجات القطاع العام: متطلبات سوق العمل من تخصصات مختلفة ووظائف شاغرة يرغب بتعبئتها كي يتمكن من أداء المهام المطلوبة منه بفعالية، وقيادة التنمية المستدامة في أي مجتمع من المجتمعات (الزهراني، ٢٠٠٣). وتعرف اجرائياً: بالدرجة التي يحصل عليها أفراد عينة الدراسة من خلال اجابتهم على فقرات مقياس احتياجات القطاع العام.

حدود الدراسة

تمثل حدود الدراسة الحالية بالآتي:

١- الحدود البشرية: طلبة الجامعات الاردنية (الاناث، الذكور).

٢- الحدود المكانية: المملكة الأردنية الهاشمية \ الجامعات الاردنية (الأردنية، الهاشمية، البلقاء التطبيقية).

٣- الحدود الزمانية: بداية عام ٢٠١٧.

منهجيّة الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي .

مجتمع وعينة الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الجامعات الاردنية مقسّمة حسب الجدول (١):

جدول (١)

توزيع مجتمع الدراسة في الجامعات الاردنية

أعداد الطلبة	العدد	النسبة ٪
الاناث	٥١٨١٥	٤٣٪
الذكور	٦٨٨٣٦	٥٧٪
المجموع	١٢٠٧٦٥	١٠٠٪

قام الباحثان بتطبيق أدوات الدراسة بعد التأكد من صدقها وثباتها على عينة الدراسة التجريبية التي تكونت من (٣٨) طالبا و طالبة من خارج عينة الدراسة ومن مجتمع الدراسه الأصلي ، بحيث تكون مجتمع الدراسة من ثلاث جامعات هي (الجامعة الأردنية، جامعة البلقاء التطبيقية، الجامعة الهاشمية) و تم اختيار عينة الدراسة بطريقه عشوائية من مجتمع الدراسة بحسث بلغ عدد افراد عينة الدراسة (٦٣٨) طالباً وطالبة من مجتمع الدراسة الفعلية، و يبين الجدول (٢) يبين ذلك:

جدول (٢)

توزيع عينة الدراسة وفقا لعدد الاستبانات الموزعة والمعادة بعد التوزيع

المتغيرات الديموغرافية	أعداد الطلبة	التخصص الفرعي	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المعادة بعد التوزيع
الجنس	الاناث		٢٧٤	٢٥٣
	الذكور		٣٦٤	٣٤١
التخصصات	العملية	تكنولوجيا المعلومات	١٤٦	١٤٠
		هندسة حاسوب	١٧٠	١٥٣
		المجموع	٣١٦	٢٩٣
	الانسانية	اللغة الانجليزية	١٠٣	١٠٠
		تربية الطفل	١٠٥	٩٩
		ادارة الاعمال	١٠٨	١٠٢
		المجموع	٣٢٢	٣٠١
المجموع			٦٣٨	٥٩٤

أداة الدراسة

تم تطوير مقياس (الظالمي والإمارة والأسدي،٢٠١٢) والمطبق في البيئة العراقية، وتكون المقياس بصورته النهائية من (١٥) فقرة، وهي من نوع التقرير الذاتي يجيب عنها الطلبة في ضوء مقياس خماسي التدريج، الدرجات: **اوافق**

بشدة (٥)، أوافق (٤)، محايد (٣)، لا أوافق (٢)، ولا أوافق بشدة (١)، وقد تم استخدام المعادلة التالية لاستخراج المدى لكل مستوى من المستويات الثلاثة: (الفئة العليا- الفئة الدنيا)/٣، أي (٥- ١) مقسومة على (٣) تساوي (١,٣٣)، وبالتالي فإن:من ١- ٢.٣٣ مستوى منخفض،من ٢,٣٤- ٣.٦٧ مستوى متوسط، ومن ٣,٦٨- ٥ مستوى مرتفع.

صدق المقياس

قام الباحثان بالتحقق من صدق المقياس بطريقتين:

- صدق المحكمين: عرض الأداة على مجموعة من المحكمين من المتخصصين في علم النفس التربوي عددهم ٩ وأخذ آراءهم حول ملائمة مجالاتها وفقراتها، وسلامة لغتها، وطلب منهم أن يحكموا على كل فقرة من فقرات المقياس من حيث تمثيلها وملاءمتها للفئة التي تنتمي إليها عينة الدراسة، وكذلك من حيث ملائمة الصياغة اللغوية لها، وبناء على ملاحظات المحكمين، فقد تم تعديل صياغة (٥) فقرات لغوياً.
- صدق الاتساق الداخلي: استخرجت معاملات ارتباط فقرات المقياس مع الدرجة الكلية لاستخراج دلالات صدق الاتساق الداخلي للمقياس، في عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة تكونت من (٣٨) طالباً وطالبة، حيث أن معامل الارتباط هنا يمثل دلالة للصدق بالنسبة لكل فقرة في صورة معامل ارتباط بين كل فقرة وبين الدرجة الكلية للمقياس ، وقد تراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع الأداة ككل ما بين (٠,٣٥٣- ٠,٧٣٠)، والجدول (٤) يبين ذلك:

جدول(٤)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية التي تنتمي إليه على مقياس الدراسة

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية
1	.621**	٦	.353*	١١	.730**
2	.441*	٧	.533**	١٢	.612**
3	.384*	8	.456*	١٣	.530**
4	.593**	9	.419*	١٤	.395*
5	.419*	10	.423*	١٥	.393*

◆دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥).

◆◆دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠١).

ثبات المقياس

ولأجل حساب الثبات تم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها مكونة من (٣٨) طالب وطالبة، ثم قام الباحثان بحساب معامل ثبات الاتساق الداخلي بطريقة معادلة كرونباخ الفا ، بحيث أظهرت نتائج ثبات المقياس في الدراسة الحالية بأن قيمة معامل ثبات الاتساق الداخلي بطريقة معادلة كرونباخ الفا بلغ (٠,٨٥) وهي معاملات مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة، وهذا يدعم استخدام هذا المقياس في الدراسة الحالية.

المعالجة الإحصائية

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في التحليلات الإحصائية المختلفة، من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

١- النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانه ومتغيرات الدراسة.

٢- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).

٣- اختبار (Independent Sample T-test).

٤- اختبار ألفا كرونباخ.

نتائج الدراسة ومناقشتها

السؤال الأول : ما مدى ملائمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الاردنية لمواكبة حاجات القطاع العام من وجهة نظر طلبة الجامعات الاردنية؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسط الحسابية والانحرافات المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بمقياس الدراسة، مبينة في الجدول (٥).

جدول (٥)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمستوى لفقرات المقياس

رقم	الفقرات	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١.	التخصصات المتوفرة في الجامعات الاردنية ملائمة لاحتياجات القطاع العام	متوسط	2.70	.58	٣
٢.	تمتلك الجامعة معرفة واسعة لحاجات مؤسسات القطاع العام من حيث كفاءة ونوعية الخريجين.	متوسط	2.64	.66	٨
٣.	تتابع الجامعة مستوى أداء خريجيها في المؤسسات التي يعملون بها لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم	متوسط	2.50	.68	١٢

رقم	الفقرات	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
	والعمل على معالجتها.				
٤.	تسعى الجامعة إلى إبرام عقود مع مؤسسات القطاع العام لتحقيق الأهداف ذات المصلحة العامة.	متوسط	2.75	.57	١
٥.	سياسة الجامعة في استحداث تخصصات جديدة تتلائم مع احتياجات القطاع العام.	متوسط	2.67	.60	٦
٦.	تمتلك الجامعة وحدة علمية كفوءة معنية بخدمة القطاع العام وتعمل بشكل معلوم لدى كافة مؤسساته.	متوسط	2.73	.49	٢
٧.	تلبي الجامعة حاجات مؤسسات القطاع العام من حيث تدريب كوادرها حسب التخصصات.	متوسط	2.47	.83	١٣
٨.	المناهج الدراسية في الجامعات الاردنية تواكب أحدث التطورات العلمية العالمية.	متوسط	2.66	.64	٧
٩.	يتم التعاون والتنسيق بين إدارات الجامعات الاردنية والمسؤولين في مؤسسات القطاع العام	متوسط	2.52	.71	١١
١٠.	تحدد الجامعة الاحتياجات في مؤسسات القطاع العام بناء على دراسات دقيقة ومستندة إلى الحاجة	متوسط	2.69	.58	٤

رقم	الفقرات	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
	الفعلية.				
١١.	لدى الجامعة خطة واضحة ومعلومة حول الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة المباشرة بحاجة القطاع العام.	متوسط	2.37	.87	١٥
١٢.	تتابع الجامعة المتغيرات المختلفة في بيئة القطاع العام وتصمم البرامج المناسبة لها.	متوسط	2.39	.79	١٤
١٣.	خطة الجامعة البحثية تتواءم مع حاجات ومشاكل القطاع العام	متوسط	2.56	.72	٩
١٤.	تقدم الجامعة الاستشارات العلمية بكافة حقول المعرفة التي تبحث عنها مؤسسات المجتمع المختلفة.	متوسط	2.68	.59	٥
١٥.	تتميز مكاتب الجامعة الاستشارية بقدرة عالية على تلبية حاجات المجتمع الاستشارية.	متوسط	2.54	.67	١٠
	المجموع الكلي	متوسط	2.51	.69	

يبين جدول (٥) ان جميع فقرات قياس مدى ملاءمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الاردنية الرسمية لمواكبة حاجات القطاع العام جاءت بدرجة متوسطة حسب إجابات أفراد عينة الدراسة، وقد حصلت الفقرة (٤) والتي تنص على تسعى الجامعة إلى إبرام عقود مع مؤسسات القطاع العام لتحقيق الأهداف ذات المصلحة العامة على أعلى متوسط حسابي بلغ (2.75) وبمستوى متوسط، في حين حصلت الفقرة (١١) والتي تنص على لدى الجامعة خطة واضحة

ومعلومة حول الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة المباشرة بحاجة القطاع العام على ادنى متوسط حسابي بلغ (2.37) وبمستوى متوسط، كما بلغ المتوسط الحسابي الكلي لفقرات المقياس (2.51) وبانحراف معياري (.69).

ويعزى ذلك إلى شعور الخريجين بأن حاجات القطاع العام تختلف عما تفرزه الجامعات و أن هناك حاجة ماسة لإبرام عقود مع مؤسسات القطاع العام لتحقيق حاجاتهم فيجد الخريجين بذلك وظائف جاهزه لهم يمتلكون من المهارات ما يحتاجه القطاع العام فعليا من قدرات و مهارات كانت تدركها الجامعات و تعاملت معها من خلال الخطط الموضوعه و الدائمة التطور ومن خلال التدريب العملي الخاص بكل مهاره.

وحيث يدرك العديد من الطلبة عدم توفر الوظائف بعد التخرج فتتولد لديه حالة من الإحباط، والشعور بأن فترة إعداده لم تجن ثمارها، وأن الجامعه لم تخطط بشكل جيد لاستثمار افضل لطلبتها ، وهذا احساس سلبي يتكون لدى الخريج في بداية حياته في سوق العمل، أو أن الخريج قد عُيّنَ في وظيفة أعلى من مستوى إعداده الأكاديمي، فيتكون لديه شعور بالفشل والوقوع في الأخطاء، لأن مرحلة الإعداد لم تكسبه متطلبات الوظيفة، فيكون بين وضعي الفشل والتحدي و بذلك على إداره الجامعات أن تقيم تفاهمات و شراكات حقيقية مع القطاع العام و الخاص و الشركات الخاصة كل حسب تخصصة لتوفير كوادرهم من الخريجين وفق ما يحتاجون من مهارات.

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في مدى ملائمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الاردنية لمواكبة حاجات القطاع العام بإختلاف الجنس والتخصص؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس والتخصص، والجدول (٦) يظهر النتائج.

جدول(٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفروقات تبعاً لمتغيرات الجنس والتخصص.

المتغيرات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
الجنس	ذكر	3.87	0.48	1
	انثى	3٨3.	0.51	2
التخصص	تكنولوجيا المعلومات	4٨3.	3٥0.	٥
	هندسة حاسوب	9٨3.	0.46	٤
	اللغة الانجليزية	3.97	0.43	١
	تربية الطفل	3.93	0.48	٣
	ادارة اعمال	3.95	٤٥0.	٢

يلاحظ من الجدول (6) وجود فروق بسيطة بالنسبة لمتغير الجنس، حيث أبدى الذكور أداءا أعلى من الإناث حيث بلغ متوسطهم الحسابي (3.87)، في حين بلغ المتوسط الحسابي للاناث (3.83)، ووجود فروق بسيطة أيضاً بالنسبة لمتغير التخصص فقد حصلوا طلبة تخصص اللغة الانجليزية على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.97)، وبلغ أدنى متوسط حسابي لفئة طلبة تخصص تكنولوجيا المعلومات وبلغ (3.84).

وللتحقق من الدلالات الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية لدى عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس والمستوى الدراسي، فقد أجري تحليل التباين الثنائي (2 Way- ANOVA)، كما في الجدول (٧).

جدول (٧)

نتائج تحليل التباين الثنائي للفروقات تبعاً للجنس والتخصص والتفاعل بينهما

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	.305	1	.305	2.101	.148
التخصص	1.502	2	.751	5.177	**.006
التفاعل	.035	2	.017	.120	.887
الخطأ	45.263	٥٩٢	.145		
الكلي	47.039	594			

◆◆دالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠١)

يتضح من الجدول (٧) عدم وجود فروق دالة إحصائيا في الدرجة الكلية لمدى ملاءمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الاردنية الرسمية لمواكبة حاجات القطاع العام تعزى للجنس حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (2.101) بمستوى دلالة (148.) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠,٠١).

يعزى هذا التقارب في النتائج إلى تقارب الجنسين في الآراء الخاصة بمدى ملائمة التخصصات التي تطرحها الجامعات مع حاجات القطاع العام و التي ظهرت في السؤال الأول أنها متوسطة الحاجة الماسة للجامعات الرسمية في الأردن أن تطور من خططها ليتخذ طابعاً معززا لمنهجية التغيير الميداني التطبيقي اكثر من النظري و تحفيز الطلبة للتوجه نحو تطوير مهاراتهم عمليا ومعارفهم وقدراتهم التي تعد السبيل الأول لتميزهم عند الانخراط في سوق العمل وبخاصة القطاع العام.

كما و يتضح من الجدول (٧) وجود فروق دالة إحصائيا في الدرجة الكلية لمدى ملاءمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الاردنية الرسمية

لمواكبة حاجات القطاع العام تعزى للتخصص حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (5.177) بمستوى دلالة (006.) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠,٠١).

وقد يعزى ذلك الى تركيز القطاع العام على تخصصات تطبيقية لا تطرحها الجامعات و تخصصات تطبيقية تطرحها الجانعات بطريقة نظرية عدد ساعات التطبيق فيها ضعيفا يحتاج للتعزيز ،و كذلك الحال على التخصصات الانسانية المتمثلة بقطاعات التربية والتعليم والادارة والتسويق والمحاسبة والتي تحتاجها أغلب دوائر ومؤسسات القطاع العام للقيام بواجباتها على الخريجين أن يكونوا قادرين على العمل بمهارات متقدمة حصلوا عليها من العمل الميداني في ساعات التدريب الجانعي قبل التخرج.

التوصيات:

القيام بدراسات ميدانية لمعرفة التخصصات الجديدة والمهارات المطلوبة في سوق العمل للقطاع العام، و تعزيز التخصصات التي تطرحها الجامعات بساعات جيدة للتدريب و تطوير المهارات و الكفايات اللازمة للخريجين و اعادة تطوير بعض التخصصات لتكون تطبيقية أكثر من كونها نظرية و تطوير تلك الخطط لتتناسب مع حاجات القطاع العام من مهارات كافية للعمل ، واعتماد العمل الجماعي الدائم على الخرائط التخصصية بالأقسام بالجامعة، والتعرف على احتياجات سوق العمل المطلوبة في القطاع العام، وضرورة الاهتمام بالجودة النوعية للطلاب بتخريج كوادر ذات قدرات ومهارات مناسبة، وتأسيس قاعدة بيانات في الجامعات الرسمية حول الوظائف المطلوبة والمهارات التي يحتاجها سوق العمل الاردني في القطاع العام حاضرا ومستقبلا لتكون خطة الجامعة المستمرة و الدائمة و المتغيرة باستمرار لتواكب حاجات القطاع الخاص في طرح التخصصات و اعتماد الخطط التدريسية لها مع عدد ساعات التطبيق الميداني التي تحتاجة الطلبة ككوادر مدربه جاهزه للعمل و أن تبني إداره الجامعات تفاهمات و اتفاقيات مع القطاع العام و الخاص و الشركات الخاصة كل في تخصصه لتوفير كوادرهم التي يحتاجونها من الخريجين.

المراجـــع

١. البطاينة، منذر؛ التميمي، عبدالرحمن؛ سامي،محمود؛ الجابر، أحمد؛ الحنيطي، عبدالرحيم (٢٠٠٥)، **نوعية التعليم العالي والمواءمة**، دراسة مقدمة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٢. حريري، هاشم بكر (٢٠٠١) التعليم الجامعي الأهلي ودوره في مد سوق العمل بالقوى البشرية المطلوبة في المملكة العربية السعودية. **ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي الأهلي، المنعقدة في رحاب جامعة الملك سعود خلال الفترة من ١٨- ١٤٢١/١١/١٩هـ الموافق ١٢- ٢٠٠١/٢/١٣م**. الرياض: النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود.

٣. الزهراني، سعد عبدالله (٢٠٠٣). **مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية**. الرياض: مطابع وزارة الداخلية.

٤. الظالمي، محسن والإمارة، أحمد والاسدي، أفنان (٢٠١٢). قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل: دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد ٩٠، ص١٤٧- ١٧١.

٥. عبيدات، أسامه وسعادة، سائدة (٢٠١٠)، المهارات المتوفرة في مخرجات التعليم العالي الأردني بما يتطلبه سوق العمل المحلي، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، المجلد ٣، العدد ٥، ص٧٤- ٩٥.

٦. العتيبي، منير بن منطي (٢٠٠٤)، **تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي، دراسة غير منشورة**، جامعة الملك سعود.

٧. الغنبوصي، سالم بن سليم (٢٠١٣)، مدى التطابق بين وظائف خريجي جامعة السلطان قابوس في سوق العمل العماني وتخصصاتهم الأكاديمية، **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، مجلد ١٠، العدد ١، ص ١- ١٣.

٨. فرجاني، نادر (٢٠٠٥). التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية. في **كتاب التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

9. Hartog, J. (2000). Over-education and Earnings: Where are we, where should we go? **Economics of Education Review**, 19(2), 131-147.
10. Hennemann, S., & Liefner, I. (2010). Employability of German Geography Graduates: The Mismatch between Knowledge Acquired and Competences Required. **Journal of Geography in Higher Education**, 34(2),215-230
11. Johnson, G. J., & Johnson, W. R. (2000). Perceived over-qualification and dimensions of job satisfaction: A longitudinal analysis. **Journal of Psychology**, 134 (5), 537-555.
12. Murad, A (2005) Final Report: **Study Research to Assess the Gabs between Knowledge and Skills Acquired Through Higher Education and Labour Market Demands in the Information Technology and Business Administration Specialization in Jordan**. Amman: Dajani.
13. Schomburg, H. (2007). The professional successes of higher education graduates. **European Education Journal**. 41(2), 35-57.
14. Weligamage, S. S. (2009). **Graduates Employability Skills, Evidence from Literature Review**. Retrieved from: on (10/3/2017)